منصة العدالة الاجتماعية
Social Justice Platform

من مؤشر إجمالي الناتج المحلي إلى مؤشر التقدم الحقيقي:

التحرر من الدوائر العقلية للنيوليبرالية

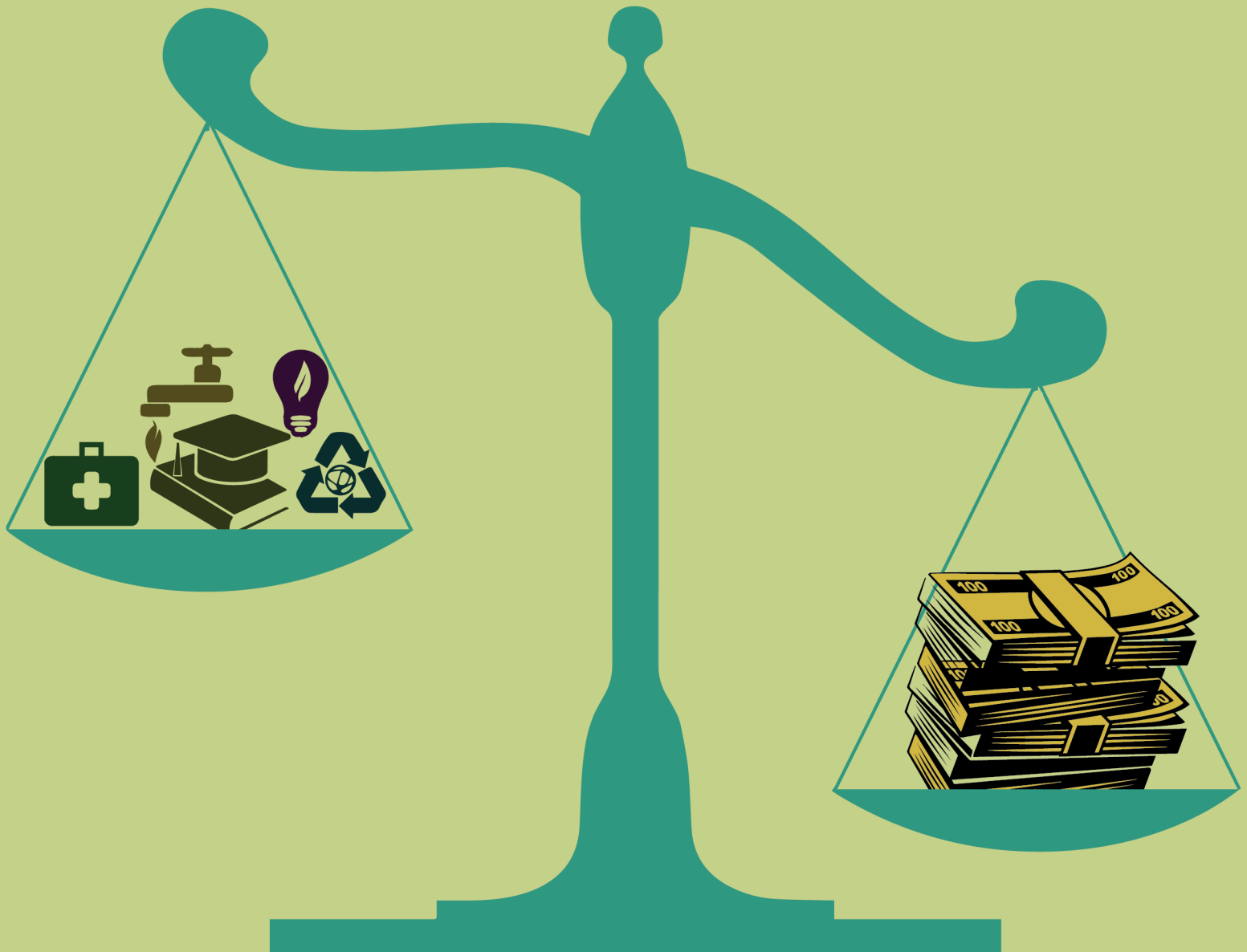

من مؤشر إجمالي الناتج المحلي إلى مؤشر التقدم الحقيقي: التحرر من الدوائر العقلية للنيوليبرالية

إعداد

كريم مجاهد

عمر غنام

مراجعة

هبة خليل

مراجعة لغوية

علي هشام

تصميم وتنسيق داخلي

أميرة حسين

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

أولًا: المقدمة:

خلال الأعوام القليلة الماضية، وُجهت العديد من الأصوات ضد هيمنة مؤشر إجمالي الناتج المحلي باعتباره مقياس مستوى رفاهية الأفراد. وقد زعمت الانتقادات التي وجهت إلى إجمالي الناتج المحلي واستخدامه في الدوائر السائدة للتحليل الاقتصادي عن فهمهم للناتج المحلي بأنه قد صُمم في البداية لغرض أخر. فعلى الرغم من النشاط المناهض لمؤشر إجمالي الناتج المحلي مؤخرًا، إلا أن سيمون كوزنتس، الذي استحدث مفهوم إجمالي الناتج المحلي، أعلن في عام 1934 أن «نادرًا ما يمكن استدلال رفاهية دولة ما من قياسًا للدخل القومي كما هو محدد من قبل إجمالي الناتج المحلي[1]..» بينما قد يكون الأمر محيرًا، فإن هناك عددًا من الأسباب في الكتب تبرر استمرار الاعتماد الشديد على مؤشر إجمالي الناتج المحلي بين الاقتصاديين والسياسيين وفي الإعلام. وباعتبار أنه مؤشر اقتصادي نقدي، يعتبر إجمالي الناتج المحلي أداة مفيدة للمتابعة الشاملة للنشاط الاقتصادي الكلي الذي يسهل تفسيره وكتابة تقرير عنه. لذلك، يعتبر المؤشر دليلاً فعالاً للسياسات بالنسبة لأولئك الذين في دوائر صنع القرارات[2]. وهناك أيضًا عامل أكثر أهمية في تعزيز شعبية المؤشر وهو الدعم الحكومي الذي يتلقاه من خلال الموارد والبيانات التي توفر للمؤشر الإقرار الذي يحتاجه كي يصبح مؤشرًا رسميًا[3]. وقد أدى الاستثمار الهيكلي في إجمالي الناتج المحلي كمؤشر شائع بين بلدان العالم إلى تعميمه من خلال نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة كي يسمح بالمقارنة الدولية بين البلدان[4]. وفي حقيقة الأمر إن الدعم الحكومي للمؤشر يعتبر متأصلًا ومشتقًا من المفهوم الليبرالي (وكذلك النيوليبرالي) الاقتصادي، حيث أن أي نمو في أرقام المنتجات والخدمات التي تشكل المؤشر يعتبر تلقائيًا تقدم[5]. ونتيجة لذلك أصبح كل الاهتمام محصورًا في وهم وجود نمو أعلى لإجمالي الناتج المحلي ليقود إلى التقدم، وذلك بدوره وصل إلى الحد الذي نتج عنه نوعًا من «التقديس الأعمى للنمو»[6]. وتعتبر مشكلة هذا النوع من التوجهات هي جوهره الاختزالي الذي من خلاله تفسر رفاهية الأفراد من التقييم النقدي فقط. مع ذلك، مثلما يعتبر النمو النقدي (في إطار النظام الرأسمالي) ذا أهمية في تحسين مستويات المعيشة، هكذا يجب أن يتسع تعريف رفاهية الفرد ليشمل العوامل الاجتماعية والشخصية والبيئية بخلاف الأموال[7]. إن اقتصار التقدم البشري بأكمله على مجرد

1 مُقتبسة من «ما وراء الناتج المحلي الإجمالي: قياس التقدم والثروة الحقيقية والرفاهية». المفوضية الأوروبية. <http://ec.europa.eu/environment/beyond_gdp/key_quotes_en.html>.

2 كينيث جي. باغستاد، م د رومي شامين. «هل يمكن لمؤشر التقدم الحقيقي أن يعمل على تحسين التقدم الإقليمي المستدام؟ دراسة حالة لشمال شرق أوهايو». المؤشرات البيئية، 18 (2012): صفحة 331.

3 المرجع السابق: صفحة 339.

4 جيرون سي. جي. ام. فان دان بيرغ، «ثنائية إجمالي الناتج المحلي». مجلة علم النفس الاقتصادي، 30 (2009): ص 120.

5 آنات إتاي. «مفاهيم التقدم: كيف يتم ادراك التقدم؟ المفاهيم السائدة مقابل المفاهيم البديلة للتقدم». مؤشرات البحث الاجتماعي، مجلد 92، العدد 3 (2009): 530.

6 فان دان بيرغ، صفحات 10-12

7 أنيتا اف ايفكوفيتش. «حصر إجمالي الناتج المحلي كقياس للتقدم والرفاهية». إيكونفيوز، (2016): 261.

معدل الإنفاق على الاستهلاك يجعل أي تطلع إلى معنى أكثر شمولية للتقدم لاغيًا، ناهيك عن أنه يقيد السياسات التي سُنت لتحقيق هذه الأهداف المادية وليس أبعد من ذلك. بينما يكثر الجدال حول أنه يمكن لنمو إجمالي الناتج المحلي تعزيز نوعية الحياة، هناك أدلة مضادة كافية لتقليل ما يمكن اعتباره سببًا في مجرد وجود علاقة متبادلة تفشل في تأسيس علاقة سببية إذا لم تنتقي الواحدة أي مجموعة بيانات يمكن ضمها عند نقطة معينة، يتحول استمرار هذا النوع من النمو الاقتصادي، الذي يهدف إلى زيادة أرقام إجمالي الناتج المحلي، إلى تكلفة باهظة؛ لأن الأضرار الاجتماعية والبيئية المرتبطة به تقلل بالفعل من مستوى المعيشة بدلاً من تحسينه[8]. من المفارقات أن ذلك الرأي تمت مشاركته من قبل محللين ليبراليين مثل ذي إيكونوميست The Economist التي صنفت إجمالي الناتج المحلي بأنه «عوار بشكل كبير لكونه دليلاً على الرفاهية الاقتصادية لأي دولة»[9]. لذلك يمكن مناقشة على نطاق أوسع، أن إجمالي الناتج المحلي يفشل في عكس التطوارات أو التدهورات الحقيقية الخاصة بمستويات المعيشة في الدول المختلفة. وبعبارة أخرى فإنها تتجاهل الفرق بين النمو والتنمية. إن استمرار هيمنة إجمالي الناتج المحلي حتى الآن يسلط الضوء على كيفية مساندة الأدوات الاقتصادية التقليدية للتحليل لاحتمالات إخفاء المزيد من المعلومات بدلاً من كشف التغيرات الحقيقية التي تحدث. فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة ما، أنه في 17 دولة من اللواتي ينتجن حوالي 60% من إجمالي الناتج المحلي العالمي ويقيم بهن أكثر من نصف سكان الأرض بأكملها في 2013، لم تتحسن مستويات الرضاء بشكل جوهري منذ 1975 على الرغم من النمو الاقتصادي المتنامي المنعكس في الأرقام المتزايدة لإجمالي الناتج المحلي[10]. وبالطبع لم تستثنى الدول الأفريقية من هذا السيناريو. فبعض الدول الأفريقية تعرض باستمرار إجمالي الناتج المحلي والنمو الاقتصادي متزايدين معًا إلى إفقار متزايد ومعدلات فقر مرتفعة. لذا، من المهم للغاية تذكير القارئ بالانتباه المتزايد لمؤشر إجمالي الناتج المحلي، الذي ينظر إليه باعتباره انعكاس لمستوى المعيشة والنمو الاقتصادي على المستوى العالمي. هذا التعميم غير المشروع لمثل هذا المفهوم يمكن رؤيته على المواقع الإلكترونية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي[11]. ومن ثم، لن يكون من قبيل المبالغة اعتبار هذا النوع من الإجراءات مشكوكًا فيه، ففي حين تعلن هذه المؤسسات أنها تدعو إلى مستوى معيشة أعلى، فإنها تحافظ فعليًا على الاستنزاف الجسيم للموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول.

---

8 باغستاد وشامين، ص 331.

9 «الصورة مشوهة تمامًا». ذي إيكونوميست (2006). <http://www.economist.com/node/5504103>.

10 إيدا كوبشنسيكي، روبروت كوستانذا, كارول فرانكو، فيليب لاون، جون تالبيرث، تيم جاكسون وكاميلا إيلامر، « ما وراء إجمالي الناتج المحلي: قياس وتحقيق التقدم الحقيقي العالمي». الاقتصاد البيئي، 93، 5 (2013): 57.

11 انظر ماكس روزر. «النمو الاقتصادي». عالمنا في البيانات (2018) <https://ourworldindata.org/economic-growth>.

خلال عملية الطعن في مصداقية إجمالي الناتج المحلي، تم اقتراح بدائل بما في ذلك مؤشر التقدم الحقيقي (GPI)، ويعرف أيضا باسم مؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام (ISEW)[12]. مع ذلك، إن الغرض من هذه الورقة هو مناقشة مفهوم المؤشر الأخير واحتمالات طرحه لتطوير الدول بشكل عام ومصر بشكل خاص، مع توضيح الفوائد المتكررة والعوائق المحتملة لذلك. وتقترح جميع الأبحاث التي أجريت لهذه الورقة والدلائل التي كشفتها أن مؤشر التقدم الحقيقي يتمتع بكفاءة إيجابية لمصر والدول الإفريقية الأخرى، حتى ولو كان لا يزال بعيدًا عن كونه مؤشرًا لا تشوبه شائبة. لذا، كي يتم تحقيق هذه الأهداف، تنقسم هذه الورقة إلى خمسة أجزاء بالإضافة إلى المقدمة. يبدأ الجزء الأول بتحليل عميق لنقاط ضعف مؤشر إجمالي الناتج المحلي وما يخفق في استعراضه كمؤشر. نناقش في الجزء الثاني مكونات مؤشر التقدم الحقيقي تفصيليًا وكيف يعمل قبل التنظير على أهمية طرح المؤشر في أفريقيا كما هو موضح في الجزء الثالث. أما في الجزء الرابع، نكتشف نقاط الضعف النظرية والعملية المختلفة الخاصة بمؤشر التقدم الحقيقي كمؤشر. وأخيرًا، يخصص الجزء الخامس لمقترحاتنا، حيث يُنظر إلى مؤشر التقدم الحقيقي كمؤشر له عيوب لكنه ما زال خطوة في الاتجاه الصحيح.

ثانيًا: لماذا يعتبر تغيير مؤشر إجمالي الناتج المحلي ضرورة؟

على الرغم من وجود نقاط الضعف لإجمالي الناتج المحلي كمؤشر لرفاهية الإنسان التي تم بحثها وتوثيقها جيدًا خلال العقود القليلة الماضية، إلا أن صناع السياسات رفضوا منح الاعتراف الكامل لهذه الحقيقة حتى وقت قريب. أما أولئك الذين يدافعون عن تجاهل إجمالي الناتج المحلي والاستعانة بمؤشر جديد يأخذ في الاعتبار الجوانب الإضافية التي تؤثر على رفاهية الإنسان، فقد حُرموا من الوصول إلى دوائر صنع القرار. ومما لا شك فيه، أن هذا يرتبط ارتباطًا جوهريًا بالهيمنة الأيديولوجية للنيوليبرالية ونضالها الحصري لتحقيق معدلات نمو اقتصادية أعلى من أي شيء آخر كأفضل طريق للتقدم، كما أوضحنا سابقًا. في عام 2007 فقط، اكتسبت حركة مناهضة هيمنة مؤشر إجمالي الناتج المحلي اعترافًا رسميًا عندما نظمت المفوضية الأوروبية مؤتمرًا تحت عنوان «ما وراء الناتج المحلي الإجمالي[13]» في روما. علاوة على ذلك، بدأ تبني مؤشر التقدم الحقيقي رسميًا كمؤشر اقتصادي فعالٍ، مؤخرًا ، بولاية ماريلاند، رائدة الطريق باعتبارها أول كيان حكومي يصدق على استخدام مؤشر التقدم الحقيقي في عام 2010. وفي أماكن أخرى، أجريت دراسات للمناطق المحلية، ليس فقط في الولايات المتحدة، ولكن في جميع

12 فيليب اي لاون. «أساس نظري لدعم مؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام»، مؤشر التقدم الحقيقي GPI، ومؤاشرات آخرى ذات صلة. الاقتصادي البيئي، 44 (2003): 105-106.

13 برنت بلايز. «ما وراء إجمالي الناتج المحلي: تصنيف مقايس التقدم البديلة». بحث المؤشرات الاجتماعية، مجلد 109، رقم 3 (2012): 35. و»ما وراء إجمالي الناتج المحلي: قياس التقدم، الثروات الحقيقة والرفاهية» المفوضية الأوروبية. <http://ec.europa.eu/environment/beyond_gdp/background_en.html>.

أنحاء العالم في دول مثل أستراليا والمملكة المتحدة والبرازيل والصين وكندا وإيطاليا[14]. ومع أن الإقرار بالحاجة إلى وضع مؤشر أكثر شمولاً يعتبر محدوداً ، حيث يمكن رؤيته على سبيل المثال في التركيز المستمر على النمو وليس التنمية، يبقى من الضروري هنا إعادة النظر في هذه العوائق والتعمق فيها ليس فقط للتذكير ولكن أيضا كي يبنى على أساس توقعات مؤشر التقدم الحقيقي.

من الناحية النظرية، يعتبر إجمالي الناتج المحلي هو قياس لقيمة جميع المنتجات والخدمات التي أُنتجت وقُدمت في دولة ما خلال فترة زمنية معينة من العام. لذلك، يُستخدم في المقارنة بين الاقتصاديات المختلفة حول العالم معًا من حيث نقاط القوة والمركز كي يستدل على مستويات المعيشة لكل فرد[15]. ولكن كمؤشر على القيمة النقدية، يعتبر الناتج المحلي الإجمالي بعيداً كل البعد عن كونه المؤشر النموذجي على رفاهية الإنسان، بالإضافة إلى التقدم[16]. في الحقيقة، هذا التركيز على الجانب النقدي المرتبط ارتباطًا وثيقًا بإجمالي الناتج المحلي يعكس عدم كفاءته لحساب المستوى الحقيقي للرفاهية أو التقدم المحقق في وقت محدد. فعلى سبيل المثال، في حين يُنظر إلى كافة النفقات في أي قطاع أو مجال على أنها إيجابية[17]، يكون الوضع مختلفًا تمامًا في الواقع. إن عملية «الجمع معًا» لجميع المعاملات النقدية دون أي تمييز آخر لطبيعة كل منها، سواء كانت منتجة أو مدمرة أو مفيدة أو ضارة، هي غير دقيقة، لأن ليس لكل هذه المعاملات تأثير إيجابي على رفاهية الإنسان[18]. فعلى سبيل المثال، عندما يتم حساب إجمالي المبالغ المدفوعة في الحروب أو شراء الأسلحة من إجمالي الناتج المحلي، معتبرين أن لمثل ذلك الإنفاق تاثيرًا إيجابيًا على رفاهية دولة ما أو مستوى تقدمها، ما هو إلا تضليل. بالطبع يمكن النظر إلى نفقات الدفاع على أنها أمر حتمي في أوقات محددة، لكن لا يتم اعتبار هذا الأمر إيجابيًا من حيث مستويات المعيشة للجماهير[19]. وعلى نفس المنوال، لا يجب تفسير أي زيادة في أرقام إجمالي الناتج المحلي بالضرورة على أنها ناتجة عن زيادة الاستثمارات الإنتاجية. فبدلاً من ذلك، يمكن أن تنشأ من خلال زيادة الإنفاق الخاص والحكومي غير المنتج[20]. فمن المفترض، بشكل عام، أن الاستهلاك المتزايد للأفراد، بتشجيع من عقلية النمو الاقتصادي، لا يقود فقط إلى ارتفاع معدلات إجمالي الناتج المحلي، بل يعكس أيضًا مستوى المعيشة

14 باغستاد وشامين. «هل يمكن لمؤشر التقدم الحقيقي أن يعمل على تحسين التقدم الإقليمي المستدام؟ دراسة حالة لشمال شرق أوهايو». (2012): صفحة 331.

15 جيرون سي. جي. ام. فان دان بيرغ، «ثنائية إجمالي الناتج المحلي». (2009):170.

16 ريكاردو ناتولي وسايجوا زهير. « ما هو المقياس المُعتدل للتقدم؟». المجلة الدولية لعلم الاجتماع والسياسات الاجتماعية, مجلد رقم 30، (2010): 204.

17 إيدا كوبشنسيكي، « ما وراء إجمالي الناتج المحلي: قياس وتحقيق التقدم الحقيقي العالمي». الاقتصاد البيئي، (2013): 57.

18 جون تالبارث. « المساهمة في مؤشر ما بعد الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الظاهري - التنمية المستدامة ومؤشر التقدم الحقيقي: منهجية محدّثة وتطبيق في إعدادات السياسة». مركز الاقتصاد المستدام (2012)

19 المرجع السابق، صفحة 3.

20 ايفكوفيتش «قيود إجمالي الناتج المحلي كمؤشر على التقدم والرفاهية». (2016): 265.

صورة بواسطة: عادل عيسي.

المرتفع للأفراد. لكن، كما صرح فان دين بيرغ، أي زيادة في استهلاك الموارد لا تعني بالضرورة إيفاءً كاملاً للاحتياجات الأساسية مثل الهواء النقي أو الهدوء[21]. هذا الأخير، المعروف باسم «دخل معنوي»، هو نوع من التلبية الذي يتم تلقيه من السلع والخدمات القادمة من مكان آخر، فيما عدا السوق[22]. فعلى سبيل المثال، في حين أن إجمالي الناتج المحلي المصري قد ارتفع خلال العقود القليلة الماضية وحتمًا ارتفعت معه القدرات الاستهلاكية للمصريين، لا يمكن لأحد أن يعرض هذه الكفالة عند مناقشة رفاهيتهم. صاحبت هذه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي موجات من التحضر انتهت تقريبًا إلى شل العاصمة، مع توالي انقطاع التيار الكهربائي، والوصول إلى المياه النظيفة أصبح في خطر، كما أصبحت من أعلى مستويات تلوث الهواء في العالم فوق مستويات السلامة[23] الموصى بها من قبل منظمة الصحة

21 جيرون سي. جي. ام. فان دان بيرغ، «ثنائية إجمالي الناتج المحلي». (2009): 119.

22 جون تالبارث وجيرمي ويب. «مؤشر التقدم الحقيقي- متابعة وتقييم». GGBP. (2014):3.

23 ووفقاً لقاعدة بيانات تلوث الهواء في الهواء الطلق (منظمة الصحة العالمية) في منطقة الشرق الأوسط ، كان المتوسط السنوي للسيولة 10 في منطقة القاهرة والدلتا أعلى من 179 ، 167 ميكروغرام / م 3 على التوالي ، وهو مستوى مرتفع للغاية بالنظر إلى مستوى السلامة الموصى به لمنظمة الصحة العالمية هو 20 ميكروغرام / م 3. أما بالنسبة إلى المتوسط السنوي ل PM2.5 ، فقد كان متوسط القاهرة هو 76 ميكروغرام / م 3 بينما كان متوسط دلتا السنوي 71 ميكروغرام / م 3 يتفوق بشكل كبير على مستوى السلامة 10 ميكروغرام / م 3 لمنظمة الصحة العالمية. بالنسبة إلى تلوث المياه ، انظر أحمد دقاق. «أزمة المياه في مصر - وصفة للكوارث». البيئة في الشرق الأوسط (2017). < https://www.ecomena.org/egypt-water/>. و فادي مايكل. «مصر وتلوث الماء». حافظوا على المياه (2014). <http:// savethewater.org/2014/10/04/egypt-and-water-pollution/>.

العالمية. وتلخيصًا لذلك، قد صاحب ذلك مطالبة الشركات للعمل على مدار الساعة حتى لا تفقد أي نشاط تجاري، مما أدى إلى تدهور التلوث المرئي والسمعي في القاهرة تدهورًا كبيرًا، مما ساهم في خلق ثقافة من عدم الارتياح تجعل القاهرة واحدة من أكثر المدن السكانية إرهاقًا[24]. لذا، في حين أن إجمالي الناتج المحلي سيُظهر مصر بشكل عام والقاهرة على بشكل خاص بأنها قصصًا تزدهر بالنجاح ، ففي الواقع أن «القيمة» التي يدعي الناتج المحلي أنه يمثلها تُحصل على حساب رفاهية المصريين.

بالإضافة إلى طريقة حساب إجمالي الناتج المحلي البسيطة التي لا تترك مجالاً للتمييز بين أنواع الأنشطة المتضمنة خارج نطاق المصطلحات النقدية وإذا كانت بالفعل تحسِّن نوعية الحياة، فإن مؤشر الناتج المحلي يستثنى عددًا من العوامل التي تؤثر على حياة الأفراد بشكل شديد. في البداية، لا يحسب مؤشر الناتج المحلي تكلفة العوامل الخارجية البيئية على الرفاهية الاجتماعية للأفراد مثل التلوث أو النضوب واستهلاك الموارد الطبيعية. فإنه، بدلاً من ذلك، مسؤول فقط عن تكاليف تنظيف التلوث، عندما يحدث[25]. لذلك، بينما تستغل مبادرات النمو الاقتصادي الطبيعة المحيطة بطرق تحمل تأثيرات سلبية وتؤذي الدول أكثر مما تساعدها، فإن قياس الناتج المحلي لا يحسب مثل هذه التغييرات. العامل الثاني الذي استبعد من حسابات الناتج المحلي هو تكلفة الأنشطة غير الرسمية، مثل تلك التي تُنفذ في السوق غير الرسمي والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر والعمل التطوعي[26]. لذلك، لا يأخذ مؤشر الناتج المحلي، بطريقة ما، في الاعتبار المعاملات التي تحسن حياة الناس[27]، وبالتالي، يتم تقدير مستويات معيشتهم بشكل غير دقيق. وحتى عندما تحدث زيادة فعلية في إجمالي الناتج المحلي، فإن ذلك يرجع عادة إلى نقل مجموعة من الأنشطة غير الرسمية إلى الاقتصاد الرسمي. ومع ذلك، ونظرًا لأن إجمالي الناتج المحلي يركز أساساً على مجموع التكاليف التي يتم إنفاقها للوصول إلى مستوى معين من الرفاهية، فإنه لا يظهر حقًا مستوى الرفاهية أو الفوائد التي تحققت. علاوة على ذلك، يمكن أن تُكبد هذه المعاملة نفسها الخاصة بتشريع النشاط الاقتصادي تكاليف أعلى من الفوائد. ونقصد بالتكاليف هنا، أنها يمكن أن تتسبب في اختفاء أنواع الوظائف أو الأنشطة التي تتم بشكل غير رسمي قبل التشريع، حيث قد تكون الشركات المعنية ملزمة بدفع أجور/ رواتب وضرائب إضافية. أي زيادة مماثلة ستجعل هذه الشركات تترك جميع أولئك الذين تم توظيفهم بشكل غير رسمي من قبل للحفاظ على معدل الربح[28]. وبالنظر إلى

---

24 هايلي بايرش. «أين تقع أكثر الدول أرهاقا؟». ذا جارديان (2015). https://www.theguardian.com/cities/2015/oct/08/where-world-most-stressful-city-urban-life-depression-anxiety.

25 فان دان بيرغ، «ثنائية إجمالي الناتج المحلي». (2009): 112.

26 المرجع السابق، وباغستاد وشامين. «هل يمكن لمؤشر التقدم الحقيقي أن يعمل على تحسين التقدم الإقليمي المستدام؟ دراسة حالة لشمال شرق أوهايو». (2012): صفحة 331.

27 فراجمان أي ايفكوفيتش «قيود إجمالي الناتج المحلي كمؤشر على التقدم والرفاهية». (2016): 264.

28 فان دان بيرغ، «ثنائية إجمالي الناتج المحلي». (2009): 120.

حالة مصر، قَدَّر الخبراء عدد الوظائف غير الرسمية في السنوات الأخيرة بنحو عشرة ملايين وظيفة[29]. ومن ثم، ووفقًا للعقلية النيوليبرالية، فإن مثل هذا العدد الهائل من الوظائف هو بالطبع زائد عن الحاجة، واضعًا في الاعتبار إلى أي مدى قد يؤثر سلبًا على ربحية الشركات. بطبيعة الحال، لا ينبغي التعامل مع هذا الأمر على أنه دعوة إلى التقليل من الضرائب أو الحد الأدنى من الأجور أو حتى القضاء عليهما. فعلى العكس من ذلك، ينبغي التذكير بأن الشركة التي لا تستحق سوى وجودها وربحيتها من خلال تقليل عدد عمالها واستغلال الصالح العام بالإضافة إلى عدم المساهمة بالتقسيم العادل لحصتها لا يجب أن تتواجد في المقام الأول.

على نحو مشابه، لا يشمل إجمالي الناتج المحلي في حساباته عوامل ليس لها قيمة سوقية، بغض النظر عن مدى إيجابية وتعزيز أثرها على رفاه الإنسان[30]. وبالتالي، يقتصر تركيز إجمالي الناتج المحلي على العوامل الاقتصادية فقط، تاركًا العوامل الاجتماعية والبيئية الشاملة خارج المعادلة. وهذا لا يعني أن العوامل الاقتصادية لا تؤثر على رفاهية الإنسان. مع ذلك، اقتصار الرفاهية على المؤشرات النقدية وحدها يعتبر أمر اختزالي للغاية يشوه التحليل ككل، نظرًا لأن العوامل الاقتصادية لها تأثير لا غنى عنه على البيئة الاجتماعية، أو أن كليهما يتمتع بعلاقة جدلية، وهناك قول آخر، كما هو الحال مع إجمالي الناتج المحلي، فإن المؤشرات الاقتصادية لا تعكس سوى رفاهية صحة حياة الأفراد.

وأخيرًا، يفشل مؤشر إجمالي الناتج المحلي في حساب تأثير توزيع الدخل على رفاهية الفرد. ولا يوفر متوسط دخل الفرد، كما روجه الناتج المحلي الإجمالي، أي مؤشر ملموس على نصيب كل فئة أو طبقة اجتماعية، وهو ما يجعل التقديرات مشكوك فيها في أحسن تقدير، لأنه من غير الواقعي الاعتقاد بأن كل من هذه الفئات أو الطبقات تحصل على نفس النسبة بالتساوي مع الآخرين[31]. وبالتالي، فإن إجمالي الدخل الفردي ليس له قيمة في تحديد الرفاهية الاجتماعية للمواطنين. ومن المهم هنا ملاحظة أن عدم المساواة الاجتماعية تنتج عن تفاوت توزيع الدخل. ولهذا السبب لا يجب التسليم بأن أي ارتفاع في الاستهلاك المظهري هو انعكاس لتحسن مستوى المعيشة، لا سيما إذا كان ارتفاع النفقات من قبل الأثرياء فقط وليس نتيجة لنمط إنفاق أكثر أو أقل إنصافًا[32]. في مصر، إخفاق إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد في مصر يعتبر محير جدًا. في حين أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يُقدر بنحو 31 ألف جنيه مصري سنويًا[33]، مستنتجًا أن عائلة مكونة من أربعة أفراد تحصد حوالي 124 ألف جنيه سنوياً، بينما في واقع الأمر يقدر متوسط

---

29 ياسمين الرفاعي. «الاقتصاد غير الرسمي لمصر». معهد الشرق الأوسط (2014). <http://www.mei.edu/content/egypt's-informal-economy>.

30 إيدا كوبشنسيكي، « ما وراء إجمالي الناتج المحلي: قياس وتحقيق التقدم الحقيقي العالمي». (2013): 57.

31 فراجمان أي ايفكوفيتش «قيود إجمالي الناتج المحلي كمؤشر على التقدم والرفاهية». (2016): 266.

32 «قياس التقدم الحقيقي: نحو إجماع عالمي على المؤشر البارز للاقتصاد الجديد - مسودة نشرة البرنامج». معهد الموارد العالمية ومركز الاقتصاد المستدام (؟): 10.

33 استناداً إلى إجمالي الناتج المحلي للفرد في البنك الدولي وأسعار الصرف الرسمية لهذا العام.

دخـل الأسرة المصريـة بحـوالي 44.2 ألـف جنيـه مـصري سـنويًا[34]، أي مـا يزيـد قليـلًا عـن ثلـث إجـمالي الناتـج المحـلي للفـرد الواحـد.

تُظهـر كل هـذه القيـود المذكـورة أعـلاه بوضـوح أن مفهـوم رفـاه الإنسـان كـما هـو منعكس حاليًا في إجـمالي الناتـج المحـلي بأنـه غـير كافٍ وغـير فعـال. عـلاوة عـلى ذلك، فهـو يـبرز بوضـوح كيـف أن الأفـكار التـي تمُكّـن هـذا المفهـوم هـي أبعـد مـا تكـون عـن الاهتـمام بالتنميـة الحقيقيـة التي يمكن من خلالها تحسـين مسـتويات المعيشـة بشـكل أسـاسي. عـدم الاهتـمام بالتأثـيرات الاجتماعيـة السـلبية وحتـى التأثـيرات الاقتصاديـة للتوسـع المسـتمر يبرهـن بالفعـل عـلى ضيـق حـدود مـؤشر الناتـج المحـلي، وكيـف لا يتجـاوز الحـد مـن خدمـة المصالـح الماديـة لعـدد قليـل بـدلًا مـن الكثيريـن. كـما يُظهـر أن كفـاءة الناتـج المحـلي ليـس عـوارًا في عمليـة تشـغيله، ولكنـه سـمة في التصميـم يهـدف إلى تغذيـة واسـتمرار اختـلاط النمـو النقـدي مـع التنميـة البشريـة. تشـير هـذه الميـزة إلى هيمنـة رأس المـال لأنهـا تعطـي الأولويـة لتحـركات رأس المـال وتضـم الناس لـرأس المـال - وهـذا إذا كان رأس المـال ينمـو وتتحسـن ظروفـه- ثـم أن النمـو والتطـور البشريـين قريبـان مـن المتابعـة، في الوقـت الـذي يعـوق النـاس عـن صياغـة الحجـج المضـادة إلى رأس المـال، حيـث يبـدو أنهـم عكسـية النتائـج بسـبب التضمـين المذكـورة أعـلاه. كـما أن هـذه الميـزة تكمـن في حجـر أسـاس المفاهيـم النيوليبراليـة والليبراليـة التـي مكنـت مـن إظهـار الخيـال النيوليـبرالي مثـل الاقتصـاد التقاطـري «down-Trickle Economics» كـما لـو أنهـا تعمـل. وبالمثـل، فـإن التقـدم غـير واضـح مـن خـلال المكاسـب النقديـة فقـط، وليـس كيـف تتغـير حيـاة النـاس لخلـق مزيـد مـن الرضـا. في ضـوء ذلـك، مـن المشـكوك فيـه إلى حـد كبـير إذا ظـل الناتـج المحـلي كـما هـو عليـه سـيكون أداة مفيـدة للمهمـة التـي تعلـن أنهـا تخدمهـا. في الواقـع، واسـتنادًا إلى مـا سـبق، يبـدو مـن المـشروع أن نذكـر أن اسـتبدال إجـمالي الناتـج المحـلي بمـؤشر أكـثر شـمولاً لرفـاه الإنسـان ليـس أمـرًا ضروريًـا بحسـب ولكنـه حتميـاً أيضًـا.

ثالثًا: ما هو مؤشر التقدم الحقيقي؟

بعـد أن ناقشـنا عيـوب مـؤشر إجـمالي الناتـج المحلي وإخفاقـه في التحكـم في رفاهية الأفـراد أو مسـتويات المعيشـة عـلى نحـو صحيـح، فـإن السـؤال الـذي يطـرح نفسـه هـو، مـا هـي البدائـل التـي قد تكـون لدينـا؟ إن مـؤشر التقـدم الحقيقـي «Progress Genuine Indicator» هـو أحـد هـذه المحـاولات البديلـة لإلقـاء نظـرة عـلى الاقتصـاد الوطنـي لمدة عـام. مـا هـو مـؤشر التقـدم الحقيقـي؟ ومـا الـذي يجعلـه أكـثر شـمولية كمـؤشر، بالمقارنـة مـع مـؤشر إجـمالي الناتـج المحـلي؟
إن مـؤشر التقـدم الحقيقـي الـذي وضعـه كليفـورد كـوب وتيـد هالسـتيد وجوناثـان رو[35] في منتصـف التسـعينيات، قـد صُممـم كمـؤشر يخـدم هـدف وجـود أداة أكـثر شـمولية ومحايـدة لقيـاس مسـتوى رفاهيـة الإنسـان وتقدمـه. يهـدف مـؤشر التقـدم الحقيقـي

34 وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. «الدخل، والنفقات والفقر 2015» (بالغة العربية فقط)

35 مارك انيلسكي. «مؤشر التقدم الحقيقي- نهج مبدئي للاقتصاد». مجلة إنكامبس (1991):1.

إلى تقدير الرفاهية الاقتصادية الناتجة عن النشاط الاقتصادي خلال فترة معينة[36]. ومن ثم، لتحديد ما إذا كانت فوائد هذا النشاط الاقتصادي تتغلب على تكلفتها (سواء كانت تلك التكلفة اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية) أم لا. ويشتق هذا المفهوم الأخير من ما يعرف باسم «فرضية البداية» ، التي تؤكد أن التوسع الاقتصادي إلى ما بعد حد معين ينتج عنه تكاليف أكثر من الفوائد، من الناحية البيئية[37]. وبهذا، فذلك يعني أنه مع سيطرة عقلية «النمو»، لن يحقق التوسع في الاقتصاد الكلي تنمية مستدامة حقيقية أو تحسين رفاهية الإنسان على الإطلاق[38]. فعلى سبيل المثال، بناء المزيد من المصانع يمكن أن يزيد إجمالي الناتج المحلي للدولة والنمو. ومع ذلك، نتيجة للانبعاثات، وربما تلوث المياه، ستترك هذه المصانع بالتأكيد تأثيرًا سلبيًا على صحة المجتمعات مجاورة. وهكذا، كان مطورو مؤشر التقدم الحقيقي يحاولون التوصل إلى تعريف للتقدم يتخلص من «الإطار المفاهيمي المرتكز على السوق» المتأصل في المؤشرات ، مثل إجمالي الناتج المحلي[39]. علاوة على ذلك، جاء التعريف ليعتمد على أفكار خلال الاعتماد على القيم النقدية، وعدم التصديق على النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الأمثل والحاجة إلى التمييز بين النمو الكمي والنوعي، اللذان يؤثران على رفاهية الإنسان بشكل مميز[40]. وبالرغم من وضعه الأولي كمؤشر للاقتصاد الكلي على المستوى الوطني، إلا أن التوزيع غير العادل للأنشطة الاقتصادية على مختلف المناطق أدى إلى تطوير مؤشر التقدم الحقيقي محليًا لتسهيل المقارنة بين مستويات رفاهية الأفراد وتقدمهم في مختلف الدول التي ذكرت أعلاه وخلق فهم أفضل لعدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية الحالية[41].

36 إيدا كوبشنسيكي، « ما وراء إجمالي الناتج المحلي: قياس وتحقيق التقدم الحقيقي العالمي». (2013): 57.

37 لاون. «أساس نظري لدعم مؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام»، مؤشر التقدم الحقيقي GPI، ومؤاشرات آخرى ذات صلة. (2003): 105.

38 المرجع السابق، 105-106

39 ناتولي وزهير. « ما هو المقياس المُعتدل للتقدم؟». (2010): 202.

40 المرجع السابق، صفحة: 203-205، وايفكوفيتش «قيود إجمالي الناتج المحلي كمؤشر على التقدم والرفاهية». (2016): 260.

41 باغستاد وشامين. «هل يمكن لمؤشر التقدم الحقيقي أن يعمل على تحسين التقدم الإقليمي المستدام؟ دراسة حالة لشمال شرق أوهايو». (2012): صفحة 331.

صورة بواسطة: عادل عيسي.

إن مـؤشر التقـدم الحقيقـي هـو نسـخة معدلـة لمـؤشر إجـمالي الناتـج المحـلي الطبيعـي لا يحتسـب فقـط فوائـد النشـاط الاقتصـادي المتواجـد، بـل وتكلفـة المـؤشرات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئيـة التـي تتجاهـل القيمـة السـوقية[42]. يشـمل التنـوع الكبـير في «مـؤشرات المكـون Indicators Component» هـذه اسـتنفاد رأس المـال الطبيعـي وتدهـور البيئـة والجريمـة، والطـلاق، والعمـل المنـزلي (عمالـة المـرأة غـير مدفوعـة الأجـر)، وفقـدان أوقـات الفـراغ، والبطالـة/ البطالـة المقنعـة وعـدم المسـاواة في الدخـل، والعلاقـات الاجتماعيـة، والحـوادث، وبالإضافـة إلى العوامـل الأخـرى التـي حُذفـت خـلال عمليـة حسـاب الناتـج المحـلي الإجـمالي[43]. يظهـر الجـدول رقـم 1 قائمـة كاملـة بمـؤشرات المكـون المسـتخدمة في مـؤشر التقـدم الحقيـق

42 لاون. «أساس نظري لدعم مؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام»، مؤشر التقدم الحقيقي GPI، ومؤاشرات آخرى ذات صلة. (2003): 108.

43 المرجع السابق، صفحة: 332-334، و وايفكوفيتش «قيود إجمالي الناتج المحلي كمؤشر على التقدم والرفاهية». (2016): 26. بلايز. «ما وراء إجمالي الناتج المحلي: تصنيف قياسات أخرى للتقدم». (2012)/ 375. و ناتولي وزهير. «ما هو المقياس المُعتدل للتقدم؟». (2010): 205-206.

جدول (1)[44]

المؤشرات البيئية	المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات الاقتصادية
تكاليف معالجة تلوث المياه	تكلفة الجرائم	الاستهلاك الشخصي بالنسبة للفرد
تكاليف تلوث الهواء	تكلفة التفكك الأسري	توزيع الدخل
تكاليف التلوث الضوضائي	فقدان وقت الفراغ	تعديل الاستهلاك نظرا لعدم المساواة في الدخل
خسارة الأراضي الرطبة	تكاليف البطالة المقنعة	قيمة العمل المنزلي
خسارة الأراضي الزراعية	تكاليف السلع المعمرة للمستهلك	قيمة العمل التطوعي
استنزاف الموارد غير المتجددة	تكاليف التنقل	خدمات العمل المنزلي
تكاليف انبعاثات غاز الدفيئة	تكاليف الحد من التلوث الداخلي	خدمات الطرق السريعة والشوارع
تكاليف نضوب الأوزون	تكاليف تصادم السيارات	صافي استثمار رأس المال
فقدان غطاء الغابات		صافي الإقراض والاقتراض الخارجي

يبدأ مؤشر التقدم الحقيقي بنفقات الاستهلاك الشخصي، بعد تعديله نظرًا لعدم المساواة في الدخل، كنقطة أولية قبل إضافة وطرح القيم الاقتصادية للفوائد والتكاليف[45] الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأخرى. وتكمن الأهمية هنا في ملاحظة اختيار الاستهلاك الشخصي كنقطة بداية، فلم يكن مصممو مؤشر التقدم الحقيقي يهدفون إلى اعتبار الاستهلاك بحد ذاته يجب أن يُعامل على أنه إيجابي. فبدلاً من ذلك، يعامل مؤشر التقدم الاستهلاك على أنه نوع من الضروري الذي بدونه لن يكون الأفراد قادرين على تقديم الخدمات التي يرغبون بها. وبالتالي، إذا أصبح من الممكن التمتع بنفس المستوى من الخدمات مع استهلاك أقل، يكون

44 باغستاد وشامين. «هل يمكن لمؤشر التقدم الحقيقي أن يعمل على تحسين التقدم الإقليمي المستدام؟ دراسة حالة لشمال شرق أوهايو». (2012): صفحة 332.

45 المرجع السابق، 331.

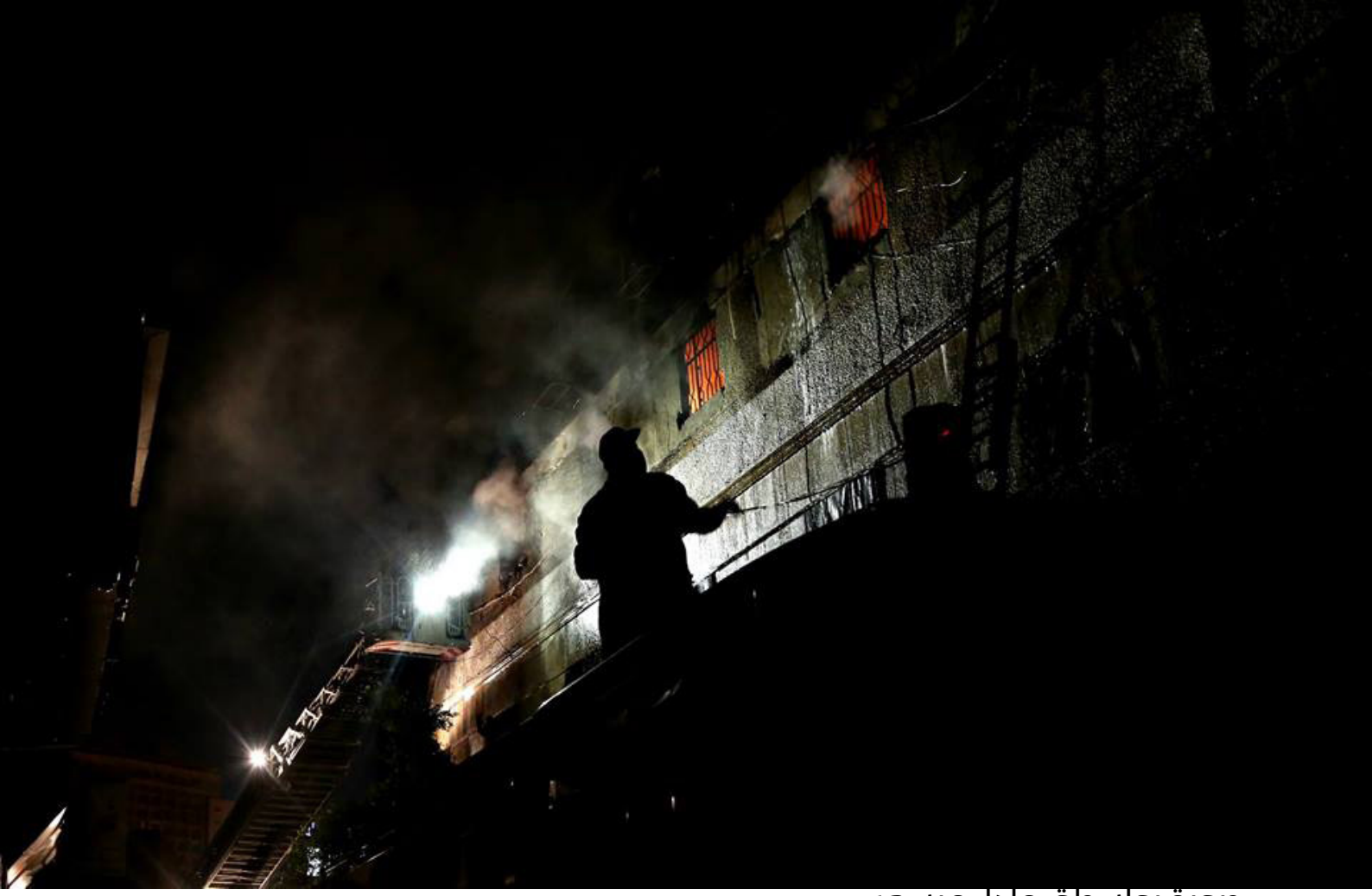

صورة بواسطة: عادل عيسي.

ذلك أكثر فائدة، حيث سيكون هناك حاجة إلى إنتاج أقل «للمحافظة على مخزون رأس المال البشري بدون ضرر»، مما يعني تقليل التلوث ونضوب الموارد الطبيعية[46] نتيجة لذلك. وفقا لباجستاد وشامن، إن الطرق المستخدمة في الحصول على قيم هذه العوامل غير السوقية تعتبر متاحة على نطاق واسع في أدبيات الاقتصاد البيئي والايكولوجي. ويمكن التعبير عن مؤشر التقدم الحقيقي في المعادلة التالية:

$$GPI = C_{adj} + G + W - D - S - E - N$$[47]

بعد حساب عدم المساواة في الدخل، يُضاف الاستهلاك الشخصي (Cadj) إلى النمو في رأس المال وصافي التغييرات في الوضع الدولي (G) والمساهمات غير النقدية لرفاهية الفرد، بما في ذلك العمالة المنزلية ذات القيمة التي تنفذ في مقابل أجور ويتم حسابها في إجمالي الناتج المحلي (W)[48] قبل طرحها معدل الإنفاق على الدفاع (D)، ونضوب رأس المال الاجتماعي، والجريمة والطلاق،.. وغيرهم (S)،

46 لاون. «أساس نظري لدعم مؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام»، مؤشر التقدم الحقيقي GPI، ومؤاشرات آخرى ذات صلة. (2003): 112.

47 باغستاد وشامين. «هل يمكن لمؤشر التقدم الحقيقي أن يعمل على تحسين التقدم الإقليمي المستدام؟ دراسة حالة لشمال شرق أوهايو». (2012): صفحة 331.

48 الجدير بالذكر أن 12% من عمل المرأة خارج المنزل هو أيضا غير مدفوع الأجر، لا سيما في القطاع الزراعي حيث أن 55% من عملهن غير مدفوع الأجر ويعمل معظمهن في المزارع الأسرية الصغيرة أو أفراد الأسرة.
انظر ص. 37 على سبيل المثال، في المسح الديمغرافي والصحي: مصر 2014. وزارة الصحة والسكان وبرنامج DHS ، الولايات المتحدة الأمريكية. متاح على: https://dhsprogram.com/pubs/pdf/fr302/fr302.pdf

وتكاليف التدهور البيئي (E) ونضوب رأس المال الطبيعي (N).
وأخيرًا، ما يتبقى بالفعل بعد الاستهلاك هو الثروة الحقيقية[49]. ويمكن القول ببساطة أن مؤشر التقدم الحقيقي هو معادلة تهدف إلى تقدير دقيق بقدر الإمكان لفوائد رفاهية الفرد الفعلية التي يتمتع بها مواطنو أي دولة بعد خصم كافة النفقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
ومقارنة بذلك، يتم حساب إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وفقًا للمعادلة التالية:

$$GDP = C + I + G + X$$[50]

يتكون إجمالي الناتج المحلي من مجموع قيمة العملة الوطنية C (الاستهلاك) ، مضافة إلى I (إجمالي الاستثمار) ، G (شراء السلع والخدمات الحكومية)، و X (صافي الصادرات المنتجة داخل حدود الدولة)[51]. فمن الواضح أن الناتج المحلي كمؤشر يركز فقط على العوامل الاقتصادية ويُهمل جميع الجوانب الاجتماعية والبيئية المتعلقة بالاستهلاك أو الاستثمارات أو حتى الواردات.

رابعًا: تطبيق مؤشر التقدم الحقيقي على مصر:

ما يثير الاهتمام هو أنه مؤشر التقدم الحقيقي يمكن أن يكون له تأثير استثنائي إذا تم تطبيقه في أفريقيا، حيث يحمل أهمية كبيرة للدول الأفريقية التي تقع خارج نطاق قياس رفاهية الإنسان. فيمكن لمؤشر التقدم الحقيقي على وجه الخصوص أن يعمل كأداة تستند على أدلة للكشف عن مستوى التقدم الحقيقي الذي تتمتع به الدول، أو تلك التي يتم حرمانها منها. والأهم من ذلك هو أن نوع المعلومات اللازمة لإنتاج مؤشر التقدم الحقيقي والنتائج التي كشفت من خلاله تمتلك القدرة على مساندة آفاق التنمية الحقيقية في جميع أنحاء القارة، من خلال الكشف عن العوامل التي تعرقل التقدم الاجتماعي. ولتوضيح هذه القيمة المزدوجة لمؤشر التقدم الحقيقي، حاولنا تقديرها في سياق مصر.
كان الحاجز الأول الذي واجهناه في تقدير مؤشر التقدم الحقيقي لمصر هو الافتقار إلى البيانات والمعلومات، وغياب التقديرات الموثوقة لعدد من المكونات الأساسية لمعادلة مؤشر التقدم الحقيقي، بما في ذلك التقديرات عن النضوب الاجتماعي والتدهور الطبيعي. وعلى الرغم من العقبات، فقد استمرت محاولتنا للوصول إلى تقدير عن مؤشر التقدم الحقيقي لتوضيح الفجوات التي يغطيها، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لجمع وتوافر أنواع البيانات التي يتضمنها المؤشر في حسابه. وبناءً على ذلك، استندنا في حساباتنا على عدد من الافتراضات التي سيتم شرحها في الأقسام التالية.

49 بي لاون. «فشل مؤشر التقدم الإقليمي المستدام وإجمالي الناتج المحلي في حساب التغييرات في رأس المال البشري كاملة- عوار منهجي وليس ضعفاً نظرياً». الاقتصاد البيئي، 88، (2013): 169.

50 بول أ. ساموبلسون ووليم دي. نوردهاوس. اقتصاديات (نيويورك: ماكجروا-هيل أروين، 2010)، صفحة: 386-387.

51 المرجع السابق

تقدير العمل غير مدفوع الأجر:

قدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء العمالة المنزلية غير المدفوعة في عام 2015 لتمثل 32.8%[52] من إجمالي الناتج المحلي. لذا، باستخدام نفس النسبة المئوية- مع الأخذ في الاعتبار أنه يعتبر أحدث تقدير تم إنتاجه لهذا المكون وأننا فشلنا في تحديد أي أرقام أو تقديرات فعلية لأي أنواع أخرى من العمل غير المدفوع- قمنا بتطبيق النسبة المئوية نفسها على هذه السنة الحالية 2018/2017 تقديرا عن كامل بند العمالة غير مدفوعة الأجر. وبالتالي، بعد ضرب هذه النسبة نفسها 32.8 * (4،106،980)[53] إجمالي الناتج المحلي لعامي 2018/2017، نحصل على الناتج 1.347.091.080.000 جنيه مصري. وبالطبع كي نصل إلى هذا التقدير عن العمالة غير مدفوعة الأجر، لم نقم بقصرها على العمالة المنزلية فقط، بل وقمنا أيضًا بحساب الرقم على أساس بيانات إجمالي الناتج المحلي نفسها التي نود أن نتعامل معها، مما يدل على الحاجة الملحة لتوفير بيانات أكثر عن تلك التي قدمت باعتبارها جزء من تقديرات إجمالي الناتج المحلي، والتي لا تزال غير كافية.

التدهور البيئي:

كان لابد من اتباع افتراضات مماثلة للوصول إلى تقديرات حول التدهور البيئي. وقد قدرت في عام 2016 التكلفة البيئية لاستهلاك الفحم وحده تعادل حوالي 500,000,000 دولار. من المهم أن نتذكر أن هذا التقدير يتعلق بالتدهور الناتج عن استخدام الفحم فقط. فنظرًا لعدم توافر أي مصادر أو تقديرات موثوقة لأنواع أخرى ممكنة عن أسباب التدهور البيئي في مصر، بما في ذلك الأزمة المتزايدة لتلوث المياه والمشاكل المستمرة التي يسببها تلوث الهواء، استخدمنا معدل التلوث المقدّر من قبل استخدام الفحم لتوليد الطاقة وحدها كدليل للتدهور البيئي. فقد استخدمنا أرقام عام 2016 (الأرقام الوحيدة الموثوق بها والمتوفرة عن تكلفة حرق الفحم) بعد احتساب التغير في سعر العملة بعد قرار تحرير العملة الذي صدر في أواخر عام 2017. لذلك، بعد ضرب 500,000,000[54] دولار * 17.6 سعر الصرف الجديد (1 دولار=17.6 جنيهًا)، نحصل على 8,800,000,000 جنيه مصري إجمالي تكلفة التدهور البيئي في مصر في العام الحالي.

52 «يقدر العمل المنزلي غير مدفوع الأجر في مصر بنحو 654 مليار: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. الأهرام أونلاين (2016).
Business/Economy/Unpaid-housework-in-Egypt-/223468/12/http://english.ahram.org.eg/NewsContent/3
estimated-at-EGP--bln-CA.aspx>.

53 «البيان المالي». وزارة المالية

54 إيزبيل بوتومز، وأمنة شرف. «الرهان على الفحم: ثمن دخول الفحم الحجري لمصر». المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (2016).

الإنفاق الدفاعي:

بلغ معدل الإنفاق الدفاعي لعام 2018/2017، وفقًا للبيان المالي، 51.858.000.000[55] جنيه مصري. وكما هو الحال مع العوامل الأخرى في المعادلة، فإن الحجم الحقيقي للإنفاق العسكري في مصر مشكوك فيه في أحسن التقديرات، حيث تتهرب العديد من المؤسسات الاقتصادية التابعة للجيش من أي تدقيق حول دخلها وإنفاقها، لأنها تتمتع بوضع فوق الميزانية ويتم الاحتفاظ بها خارج نطاق الحسابات. ولهذا السبب، من أجل الحساب التوضيحي هذا، نستعين بالبيانات الرسمية فقط، والتي نعرف أنها أقل بكثير من النفقات الفعلية.

الاستهلاك الشخصي:

بالنسبة للاستهلاك الشخصي، استعنا بتقديرات البنك الدولي لمؤشر استهلاك المنزلي التي وصلت إلى 82.9٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014، مضروبًا في 4،106.99 مليار جنيه (قيمة إجمالي الناتج المحلي المتوقعة في ميزانية 2018/2017) فيكون الناتج 3,404,694,710,000 جنيه مصري.

النمو في رأس المال:

وأخيراً، يتم استخراج النمو في تقديرات رأس المال من مؤشرات التنمية العالمية (WDI) التي يحتفظ بها بنك البيانات البنك الدولي، حيث بلغ نمو إجمالي تكوين رأس المال 2,534,853,606 دولار أمريكي (حوالي 44,613,423,465 جنيه مصري).

لذا، يمكن حساب معادلة مؤشر التقدم الحقيقي باستخدام الأرقام المذكورة أعلاه على النحو التالي: الاستهلاك الشخصي (3,404,694,710,000) + النمو في رأس المال (44,613,423,465) + الأعمال غير المدفوعة (1,347,091,080,000) - نفقات الدفاع (51,858,000,000) - استنزاف رأس المال الاجتماعي (غير متوافر)- التدهور البيئي (8,800,000,000) - النضوب الطبيعي (غير متوافر)= 4,735,741,213,465 جنيه مصري.

يعكس الرقم الذي حصلنا عليه نظرة مختلفة للغاية عن الاقتصاد المصري، حيث يظهر تباينًا يزيد عن 600 مليار جنيه مصري (4.735 تريليون جنيه مصري وفقًا لقيمة مؤشر التقدم الحقيقي، مقارنة بـ 4.106 تريليون جنيه مصري وفقًا لإجمالي الناتج المحلي) والتي يمكن عدم احتسابها في ظل نظام قياس إجمالي الناتج المحلي. ولا شك أنه يجب أن يظل في ذهن القارئ أن هذه محاولة توضيحية فقط، وليس في أي حال من الأحوال مؤشرًا حقيقيًا لحجم الاقتصاد المصري. لم يقتصر الأمر على هذه الأرقام التي تم الحصول عليها من خلال وكلاء تعتمد في الغالب على بيانات إجمالي الناتج المحلي الحالية وفي بعض الأحيان بيانات قديمة، فإن

55 «البيان المالي». وزارة المالية.

الحسابات النهائية لا تزال تفتقد طرح بندين باهظين الثمن؛ وهما استنزاف رأس المال الاجتماعي والنضوب الطبيعي.

خامسًا: لماذا يحمل مؤشر التقدم الحقيقي إمكانات لأفريقيا:

ربما كنقطة انطلاق جيدة هنا، سيكون من المفيد أن نلاحظ أنه خلال البحث الذي أجري لهذه الورقة لم يُعثر على ورقة بحثية واحدة تتناول العلاقة بين مؤشر التقدم الحقيقي وأفريقيا. فقد أجريت معظم الأبحاث في البلدان الغربية المتقدمة وغيرها من الاقتصاديات الصاعدة مثل البرازيل والهند. هذا الافتقار إلى الاهتمام بإمكانيات تقديم مؤشر التقدم الحقيقي إلى إفريقيا يبدو مذهلاً، خاصة بعد النظر إلى مستويات الفقر وموجات النيوليبرالية وعواقبها التي تعاني منها القارة. ومع ذلك، كما تقترح هذه الورقة، يمنحنا مؤشر التقدم الحقيقي الفرصة لفهم التقدم الفعلي لأفريقيا من خلال عدسة الرأسمالية المتنوعة وعواقبها عن التنمية غير المتوازنة التي تعرقل تحقيق مستوى معيشة أعلى ورفاهية بشرية، بالإضافة إلى تقدمها الرادع.

من الناحية النظرية، «الرأسمالية المتنوعة» هي إدراك عدم المساواة في جميع أنحاء العالم نتيجة للتكيف الهادف للنماذج الرأسمالية المختلفة، مما يؤدي إلى تنمية غير متوازنة. إن تقدير قيمة رأس المال في فضاء اقتصادي واحد وحصري، على وجه الخصوص، أمر مستحيل بسبب التناقضات التي يحملها وآثارها السلبية على العمالة. الرأسمالية تحمل العديد من التناقضات بداخلها، وبقدر ما تخلق النمو، فإنها أيضًا تخلق الفقر وعدم المساواة. وبالتالي، لكي تزدهر الرأسمالية في سياق واحد، فإنها تحتاج إلى تحويل عدم المساواة والافتقار إلى أشكال أخرى. نتيجة لذلك، يتطلب منطق الرأسمالية كل من العالمية والتوسع المستمر. وفي هذا الصدد، تفشل في حل هذه التناقضات وتنجح فقط في تهجيرهم في سياقات أخرى مختلفة بعيدًا عن أماكنهم الأصلية لخلق استقرار مؤقت. هذا التوسع الضروري من خلال الهيمنة يُعيد استنساخ التناقضات الرأسمالية في أماكن أخرى، مما يتسبب في معدلات متفاوتة للنمو والتنمية[56]. وفي الانتقال من مكان إلى آخر، يخلق رأس المال مجموعة من الهياكل الهجينة التي لا تتميز فقط بمستويات متفاوتة من التطور ولكن أيضًا تنامي التفاعل الاقتصادي العابر للحدود (عبر الوطنية) مما يؤدي إلى اندماج هذه الأنظمة الاقتصادية في مجتمع السوق[57]. تشجّع الأنظمة الاقتصادية الدولية مثل «توافق واشنطن» (Washington Consensus) على تحرير السوق وإلغاء القيود وحظر القيود على حركة رأس المال ونقل التكنولوجيا الإلزامي، مما يؤدي إلى ضرورة التخصص في أسواق المنتجات ذات القيمة المنخفضة، وبدون أي تحولات في طريق التكنولوجيا العالية، والتصنيع الثقيل[58]. لذا، كما ذكر نيل سميث، فإن تطوير القوى المنتجة يجعل التخصص الذي

56 بي جيسوب. «التنوع والتباين الرأسمالي: التباين ، السوق العالمية ، الاستحسان والهيمنة البيئية»، رأس المال والطبقات، مجلد 38-1، (2014): 48-54. وأن سميس. التنمية غير المتكافئة: الطبيعة ، رأس المال وإنتاج الفضاء. لندن وأثينا: جامعة جورجيا بريس، 2008.

57 تنوع الرأسمالية أو التبعية؟ نقد لنهج تنوع الرأسمالية لأمريكا اللاتينية». المنافسة والتغيير، مجلد 16:3، (2012): 213.

58 المرجع السابق، صفحة: 212-15 وجي بيك وإن ثيادورا. «الرأسمالية المتنوعة». التقدم في الجغرافيا البشرية، 31:6، (2007): 741.

تمليه القواعد الجديدة للمجتمع الرأسمالي يميل نحو التفريق لصالح خدمة المراكز الأساسية للصناعة ولا تفرضها الاعتبارات الطبيعية كما يتم الإعلان عنها[59]. وبالتالي، فإن الاقتصاد المصري بالنسبة لمكوناته التجارية فهي لا تخدم بالضرورة مصالح الاقتصاد واحتياجات السكان، بل تحقق مصيرهم في سلسلة عالمية من التمايز. وبعبارة أخرى، التجارة الدولية ليست «لعبة ذات حصيلة إيجابية» ، وهناك دائمًا خاسرون[60]. لكن هذه الخسائر لا يتم تسجيلها من قبل إجمالي الناتج المحلي. بدلاً من ذلك، يعامل إجمالي الناتج المحلي أي إنتاج تصديري باعتباره ربحٍ، وهو إضافة صافية للثروة الاقتصادية.

كما أن التقسيم الدولي للعمل يُحدث الاقتران الهيكلي بالأنظمة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية خارج البلدان المركزية الرأسمالية. ويعتبر هذا الأخير حيويًا بالنسبة للميزة التنافسية الدولية، لأنه يسمح للشركات بتخصيص قيمة أكبر من العمال مقابل أجر أقل، وساعات عمل أطول، وشروط عمل أقل حماية (إن وجدت) وظروف عمل. من الناحية الاقتصادية، يمنح هذا الاقتران هذه الشركات بفرصة للإنتاج بتكلفة أقل. وهذا بغض النظر عن آثاره الكارثية على العمل والبيئة والمجتمع ككل، أو على الإنتاج المنهجي لأوجه عدم المساواة على المستوى العالمي[61]. فكما توضح إحدى الدراسات، تطمح هذه الاتفاقيات إلى تفكيك أي مقاومة عمالية، وتخفيض الأجور، ومرونة علاقات العمل، وتساعد على «انتشار المصانع الصغيرة». وبهذه الطريقة، حتى عندما تشير المنظمات المالية الدولية إلى قصص النجاح المزعومة للتنمية الآسيوية، فإنها تتجاهل المستويات القصوى من القمع والاستغلال في العمل المصاحب لهذه التجارب[62].

لماذا ينبغي على المرء أن يعامل مؤشر التقدم الحقيقي على أنه يحمل قيمة كبيرة لقياس وتقييم تقدم الدول الأفريقية أو مستويات معيشتهم؟ هي إجابة واحدة تكمن في المعلومات المطلوبة والتي يكشفها مؤشر التقدم الحقيقي. يمكن لتحليل مثل هذه المعلومات أن يساعد على الأقل في تحديد العوامل/المصالح الحقيقية التي قد تؤدي إلى بدء تنمية حقيقية وشاملة. يمكن استخدام مؤشر التقدم الحقيقي للكشف بوضوح عن الإصلاحات المؤسسية والمكانية والزمانية، ومجموعة القوانين والترتيبات الموضوعة للحفاظ على عملية تراكم رأس المال مع محاولة السيطرة على التناقضات الرأسمالية مؤقتًا، والتي تنفذها

---

59 سميث. «التنمية غير المتكافئة: الطبيعة ، رأس المال وإنتاج الفضاء»، 2008: 150.

60 إم إيباناو. «الرأسماليات المقارنة والتنموية الجديدة في أمريكا اللاتينية: نظرة اقتصادية سياسية نقدية». رأس المال والطبقات، 1:38، (2014): 114.

61 أي براف، إم إيباناو، وسي ماي. « خطأ أم تمزق؟ أثر اتجاهات جديدة في أبحاث الرأسمالية المقارنة على مجال أوسع»، في إم إيباناو و أي براف وسي ماي « اتجاهات جديدة في بحث الرأسمالية المقارنة: وجهات هامة وعالمية. لندن: بالجريف ماكميلان (2015): 39 وإم إيباناو. «الاتجاهات والنقاشات في عولمة أبحاث الرأسمالية المقارنة»، في كتاب إم إيباناو، أي براف وسي ماي «اتجاهات جديدة في بحث الرأسمالية المقارنة: وجهات هامة وعالمية. لندن: بالجريف ماكميلان (2015): 47.

62 بي سلوين. ««نظرية تطوير النخبة: نقد مرتكز على العمل». مجلة العالم الثالث، 37:5، (2016): 783-788.

الصورة من جريدة صدي البلد.

كل ولاية للمساعدة في عملية الحفاظ على استمرار التوسع ولكن على حساب الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأخرى؛ مما يتسبب في عدم المساواة غير الوطنية وتدهور مستويات المعيشة[63].

لذا، فعلى سبيل المثال، من خلال المشاركة في صافي الاستثمارات الرأسمالية، سيكون من الأسهل الاعتراف بنوع القطاعات الإنتاجية التي يسمح لكل بلد بالتخصص فيها، إما الإنتاج المنخفض من المواد الزراعية والابتدائية أو المرتفع مثل التكنولوجيا والتصنيع الثقيل. ومن ثم لفهم حدود كل بلد لتحسين مستويات المعيشة. ومثال آخر سيكون مرتبطًا بقوة العمل وظروف عملهم. ولأن العلاقة بين رأس المال والعمالة ليست ثابتة دائمًا حتى داخل الاقتصاد الواحد، فإن مؤشر التقدم الحقيقي يسمح بكشف جميع المسائل المتعلقة بعملية التكاثر الاجتماعي والعرق والجنس، خاصة وأن هذه العلاقات لا يتم النظر إليها بنفس الطريقة في كل مكان[64]. سلاسل الرعاية العالمية هي مثال على ذلك. وبينما ينتقل المواطنون من البلدان الأكثر فقرًا في الجنوب العالمي ويعملون في سلاسل الرعاية في العالم الغربي، فإنهم يتركون

63 بي جيسوب. « الرأسمالية المقارنة و/أو الرأسمالية المتنوعة»، في كتاب إم إيباناو و أي براف وسي ماي « اتجاهات جديدة في بحث الرأسمالية المقارنة: وجهات نظر هامة وعالمية. لندن: بالجريف ماكميلان (2015): 68

64 جي غوف. «الفرق بين الرأسمالية المحلية والقومية، ولماذ تختلف الأنظمة الرأسمالية من واحدة لآخرى: المنهج الماركسي:. رأس المال والطبقات، 38:1 (2014)، 197-200.

أسرهم التي في حاجة إلى أشخاص يستطيعون تقديم هذه الخدمات نفسها دون أن يكونوا قادرين على تحمل تكاليفها. وعلى عكس الغرب، حيث يستطيع الناس استئجار مثل هؤلاء الأفراد لرعاية أحبابهم، فإن الأفراد من البلدان الفقيرة الذين يهاجرون كي يهربوا من الفقر يتركون وراءهم أسرهم في حاجة ماسة لمثل هذه الخدمات. لذا، بشكل عام، فإنها تخلق عدم المساواة والمصاعب، حتى عندما تجلب المزيد من الدخل[65]. من ناحية رفاهية الإنسان، يسهل مؤشر التقدم الحقيقي تتبع وإبراز أوجه عدم المساواة هذه، من خلال التركيز على عدم الإنصاف الذي يمكن أن يخلقه هذا النوع من العمل، مثل الطلاق أو انهيار العائلة. وأخيراً، يأتي العامل البيئي، فمع تحرك رأس المال من مكان إلى آخر، فإنه يسعى دائمًا إلى الاستثمار في أعلى معدلات العائدات، ليس فقط على حساب اليد العاملة حيث يشجع النظام غير الرسمي أو ظروف العمل القاسية كما سبق ذكره، ولكن أيضًا عندما لا يكون للضرر البيئي أي تأثير مالي على أرباحها. وهذا هو السبب في أنهم قد ينتقلون إلى أماكن يمكنهم فيها بناء هذا النوع من الصناعات التي تُدان باعتبارها ضارة بالبيئة في الغرب. ففي العقود الأخيرة، على سبيل المثال، بدأ رأس المال الأجنبي في الاستثمار في مصانع الأسمنت في مصر بسبب ربحيته والحد الأدنى من المتطلبات البيئية التي تفرضها الحكومة المصرية. في واقع الأمر، ارتفع إنتاج مصر من الأسمنت بنسبة مذهلة بلغت 10٪ في عام 2015 لربطها باليابان والسعودية كأكبر منتج عالمي في المركز الحادي عشر[66]. ومع ذلك، فإن اعتماد هذه المصانع على الفحم كمصدر للطاقة يتسبب في عدد من المشاكل الصحية الخطيرة للمواطنين الذين يعيشون في الجوار نتيجة لانبعاثات المصانع. فإن التداعيات البيئية -وفقًا لدراسة حديثة- تشمل تحميض مائي غير عضوي عالي في الجهاز التنفسي، بالإضافة إلى امتداد آثار ظاهرة الاحتباس الحراري[67]. وبالتالي، فإن الاهتمام الذي يصوبه مؤشر التقدم الحقيقي نحو الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تهملها المؤشرات الأخرى مثلما يفعل مؤشر الناتج المحلي يساعد على تسليط الضوء على الجوانب السلبية للتوسع الرأسمالي المستمر في شكلها النيوليبرالي.

سادسًا: سلبيات وقيود مؤشر التقدم الحقيقي:

ومثلما يمكن أن يكون مؤشر التقدم الحقيقي مفيد، فهو لا يعتبر مقياسًا مثاليًا لرفاهية الإنسان ومفتوحًا لانتقادات موسعة. ونظرًا لأنه يمكن استخدام عدد من الأساليب والعناصر لقياس معادلة مؤشر التقدم الحقيقي، فيمكن أن تختلف الأرقام النهائية إلى حد كبير، مما يتسبب في عدم التناسق. كما أن الأمر أيضًا متروك لجهات الدولة الرسمية لجمع البيانات اللازمة لملء معادلة مؤشر التقدم

65 نانسي فريسر. (2016) «التناقض بين رأس المال والرعاية». مجلة نيو ليفت ريفيو، 100، 99.

66 هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية - 2016 - ملخصات السلع المعدنية»: هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، (2016): 44-45.

67 أي. أي. إم علي، و أي. إم نجم، وإم إف بادي، وآخرون. «تقييم التأثير البيئي على صناعة الأسمنت المصري بالاستناد على نهج تقييم دورة الحياة: دراسة مقارنة بين المصانع المصرية والسويسرية». التكنولوجيا النظيفة والسياسية البيئية، مجلد 18، 4، (2016): 1053.

الحقيقي، وهي عملية تختلف إجرائيًا وسياسيًا من بلد إلى آخر[68]، فإنها تتعرض لخطر التحيز الأيديولوجي للتوصل إلى استنتاجات تدعم فرضية معينة[69]. أحد العناصر التي نوقشت كثيراً في هذه الفئة هي الحرية السياسية وإذا كانت تؤثر على رفاهية الإنسان[70]أم لا. وبالطبع، فإن التوصل إلى توافق في الآراء حول طرق الحساب والبنود التي يتعين توظيفها ليس بالمهمة السهلة، خاصة وأن لكل بلد خصوصياته الثقافية الخاصة التي قد لا يتم تقاسمها مع الآخرين. ومع ذلك، فإن مرونة مؤشر التقدم الحقيقي كما هي في الوقت الذي تسمح لها بإنشاء رؤية متنوعة لرفاهية الفرد فتتركها مفتوحة للمخاطر.
ومن الانتقادات الشهيرة الأخرى الموجهة ضد مؤشر التقدم الحقيقي أنه لا يقيس أداء الاستدامة. رداً على هذا الانتقاد الأخير، اعترف علماء أمثال فيليب لاون Philip Lawn بهذه الحقيقة من خلال الإشارة إلى الغرض الأساسي من مؤشر التقدم الحقيقي في قياس الرفاهية واستحالة وجود مؤشر وحيد لقياس كليهما[71]. وعلى نحو مشابه لا يميز المؤشر دائمًا بين الإنفاق الشخصي على سلع مثل الوجبات السريعة أو التبغ وغيرها من العناصر التي لا تساهم بشكل إيجابي في رفاهية الإنسان، وبين عناصر أخرى تفعل ذلك بالفعل[72]. ويتعلق الأمر هنا بالفرضية الضمنية داخل مؤشر التقدم الحقيقي والتي يمكن استبدالها بخسارة رأس المال الطبيعي (أو فقدان الموارد الطبيعية) برأس مال من صنع الإنسان[73]. إن الاستغلال الضخم لرأس المال الطبيعي في جميع أنحاء أفريقيا بواسطة رأس المال الأجنبي يضع هذا الافتراض في موضع الشك لأنه لا يمكن استبدال جميع أنواع رأس المال الطبيعي. ويزداد تفاقم هذا الوضع بسبب الافتقار إلى رأس المال البشري المنشأ (المرافق المالية والتكنولوجية والصناعية ، إلخ) في أفريقيا على النحو الذي يشهده الفقر السائد وصعوبة الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، مثل: المياه النظيفة والتعليم والرعاية الصحية.

أخيرًا،إن هناك مشكلة أكثر خطورة تتعلق بتطبيق مؤشر التقدم الحقيقي في أفريقيا وهي مشكلة منهجية، خاصة فيما يتعلق بتوافر المعلومات، حيث أن غياب

68 في مصر، على سبيل المثال، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وحده هو المسؤول وقادر على جمع جميع أنواع البيانات، بما في ذلك تلك التي يمكن استخدامها لحساب مؤشر إجمالي الناتج المحلي. على الرغم من أنه لا يمكن لمنظمات مستقلة أخرى التحقق من البيانات، أو إنتاج بيانات مماثلة، فإن الحكومة تحتاج إلى تحمل مسؤولية إنتاج هذه النوعية من البيانات بشفافية واتاحتها للجمهور، والسماح بإدراج المنظمات والكيانات الأخرى في منهجياتهم ومراحل الجمع.

69 باغستاد وشامين. «هل يمكن لمؤشر التقدم الحقيقي أن يعمل على تحسين التقدم الإقليمي المستدام؟ دراسة حالة لشمال شرق أوهايو». (2012): صفحة 338. انظر أيضا: لاون. «أساس نظري لدعم مؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام، مؤشر التقدم الحقيقي GPI، ومؤاشرات آخرى ذات صلة. (2003): 108 & 116.

70 إيدا كوبشنسيكي، « ما وراء إجمالي الناتج المحلي: قياس وتحقيق التقدم الحقيقي العالمي». (2013): 58.

71 بي لاون. «فشل مؤشر التقدم الإقليمي المستدام وإجمالي الناتج المحلي في حساب التغييرات في رأس المال البشري كاملة- عوار منهجي وليس ضعفاً نظرياً». الاقتصاد البيئي، 88، (2013): 169.

72 جون تالبارث وجيرمي ويب. «مؤشر التقدم الحقيقي- متابعة وتقييم». 2:(2014) .GGBP.

73 إيدا كوبشنسيكي، « ما وراء إجمالي الناتج المحلي: قياس وتحقيق التقدم الحقيقي العالمي». (2013): 58.

أي من هذه البيانات سيؤثر على دقة وحيادية النتائج[74]. في حين أنه قد لا يكون هناك مشكلة كبيرة في البلدان الغربية، إلا أن نقص المعلومات أو عدم توافرها يعد مشكلة كبيرة في إفريقيا. وهذا يحدث بشكل خاص عندما تتردد الحكومات الإفريقية في نشر أو المساعدة في نشر هذا النوع من المعلومات التي يمكن أن يهز استقرارها عمليًا وسلطتها على الجماهير وتعرضها لفقدان بعض المصداقية. لذلك، لم يكن من قبيل المصادفة أن محاولاتنا لحساب مؤشر التقدم الحقيقي لمصر قد فشلت بسبب نقص المعلومات المطلوبة. وفي ضوء ذلك، يبدو من غير الواقعي الافتراض بأن مثل هذه الحكومات ستعترف رسميًا بمؤشر التقدم الحقيقي كمؤشر على رفاهية الإنسان دون ضغط قوي على المستوى الشعبي لمثل هذا التنازل.

سابعًا: الخاتمة:

كان الهدف من هذه الورقة هو تقديم مؤشر التقدم الحقيقي بشكل مفاهيمي، ومناقشة إمكانات تقديمه في مصر والدول النامية الأخرى خاصة في أفريقيا. وكمؤشر جديد نسبيًا، يحمل مؤشر التقدم الحقيقي عددًا من المزايا التي تجعله مناسبًا للتغلب على قيود إجمالي الناتج المحلي الأكثر هيمنة كمؤشر على رفاهية الإنسان والتقدم الاقتصادي العميق، على الرغم من الضعف الذي ما زالت تظهره والصعوبات المرتبطة بتقديمه في أفريقيا. ومن المؤكد أن نقاط الضعف هذه تمنع مؤشر التقدم الحقيقي من تقديم نفسه كمؤشر مثالي ويجعله أقل من إمكاناته الكاملة. وعلى الرغم من كل ذلك، لا يزال بإمكان مؤشر التقدم الحقيقي المساعدة في تحديد عدد من الأسباب المسؤولة عن عرقلة التنمية الشاملة في إفريقيا والمصالح التي تعوق تقدمه. من خلال تركيزه على العوامل الخارجية للتوسع الاقتصادي المستمر، يرمز مؤشر التقدم بشكل تام إلى ضرورة الابتعاد عن الإيمان بالنمو باعتباره الهدف النهائي. إن قدرته على تسليط الضوء على أشكال عدم المساواة وتحديد التقدم الإنساني، سواء داخل الدولة أو في جميع أنحاء العالم، تضعه في موقف يمكنه من محاربة هذا النوع من الأفكار المسيطرة على الدوائر الاقتصادية في الوقت الحاضر والمشاريع التي تنفذها. حتى إن لم يكن هذا هدفه الأساسي، فإن مؤشر التقدم الحقيقي لديه القدرة على توسيع نوع من الانتقادات لا غنى عنه لعملية القضاء على عدم المساواة وقيادة الطريق لرفع مستوى رفاهية الفرد ومستويات المعيشة. ببساطة، لا يعتبر مؤشر التقدم الحقيقي مؤشرًا مثاليًا، ولكنه بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح، بعيدًا عن النظام العالمي النيوليبرالي الذي يقدّر النمو الاقتصادي النقدي في المقام الأول. وبدلاً من الانتقادات الحصرية للمؤشرات السائدة الحالية، يمثل مؤشر التقدم الحقيقي جهدًا في إنتاج مؤشر بديل؛ مؤشر يسلط الضوء على التقدم (وعدمه) ويوضح فشل السياسات الاقتصادية الحالية الموجهة نحو النمو، بدلاً من الترحيب بها.

---

[1] «ما وراء إجمالي الناتج المحلي: قياس التقدم، الثروات الحقيقة والرفاهية»- اقتباسات رئيسة. المفوضية الأوروبية.
.<html.en_quotes_key/gdp_beyond/environment/eu.europa.ec//:http>

74 باغستاد وشامين. «هل يمكن لمؤشر التقدم الحقيقي أن يعمل على تحسين التقدم الإقليمي المستدام؟ دراسة حالة لشمال شرق أوهايو». (2012): صفحة 339.